في محاكمة الطاغية

مواطنو بابل: ضرورة استبدال اعضاء المحكمة قبل فوات الأوان

تابع العراقيون محاكمة صدام حسين و مجموعة من مساعديه بتهمة قتل (١٤٨) مواطناً عراقياً في الدجيل وتدمير مزارعهم ومساكنهم مع مصادرة اموالهم وايداع البعض الاخر منهم في السجون.
لقد افرزت محاكمة صدام واعوانه عدداً من المواقف واثارت كثيراً من الحقائق والامور التي حاولنا ان نستمع اليها من بعض المواطنين الذين تابعوا هذه المحاكمة.

بابل/ مكتب المدى

نريد شفافية واقعية

قال الاديب حازم الصاغ: لا نعترض على مبدأ الشفافية الذي اعتمدته هيأة المحكمة ونريد ان تكون هذه الشفافية واقعية وتتناسب مع العقل السياسي العراقي الذي لم يعتد بعد على السلوكيات الديمقراطية البحتة المعتمدة للمعايير الغربية مضيفاً ان صدام وقدرته على استغلال المواقف قد جير تلك الشفافية لصالحه وطرح مشروعه السياسي بطريقة اخرى الامر الذي قد يتسبب في بعض التعقيدات وعملية خلخلة الواقع السياسي المتأزم اصلاً.

لابد من احترام المحكمة

قال المهندس مقداد جبر : ان جريمة الدجيل رغم بشاعتها لا يمكن ان تقاس بما فعله صدام طوال فترة حكمه التي راح ضحيتها عشرات اضعاف ما راح في الدجيل وان التأكيد على هذه الجريمة والدوران في فلكها اصبح من الامور التي تزعج العراقيين فهؤلاء يستهزئون بالدم العراقي ويريدون ان يؤكدوا لنا انهم ابرياء ونحن ادرى بما فعلوا لاننا مازلنا نعاني مما اقترفته ايديهم وان لين القاضي دفع المتهمين الى التجاوز على الشهود وحتى على الادعاء العام والقاضي وقبل هؤلاء التجاوز على اعصابنا...

اما السيدة وردة حسين فقالت: اريد ان ارى صدام يدفع ثمن ما ارتكبت يداه وان تفرح الامهات اللواتي فقدن ابناءهن في المقابر الجماعية وفي حروبه التي كان يفتعلها ارضاء لغروره وانا اسألكم واقول لكم لماذا تتركوه هكذا فقط اسألوه كم قتل بيده ؟ وكم قتل اعوانه...؟ هذا يكفي والكل يعلم ماذا جنى اهل العراق من هؤلاء؟

واكد السيد احمد نجاح (صاحب مكتبة) بانه لم يشهد مثل هكذا محاكمة على الاطلاق والمفروض ان يضع القاضي حداً لتجاوزات المتهمين ويمنعهم من اطلاق الكلام البذيء وحتى رفع اصواتهم باعتراض وان لا ينسوا انهم متهمون بجرائم يندى لها جبين الانسانية وها هي ضحاياهم تقدم الدليل على جرمهم غير ان وهن المحكمة وضعف من يديرها جعل هؤلاء يتمادون في غيهم.

يدافعون عن جرائمهم

وقال السيد ناجي رحمن: لقد استثمر صدام ومن معه المحكمة فصاروا يجاهرون مدافعين عن جرائمهم مستغلين الحرية التي اعطيت لهم من قبل المحكمة، لذلك يجب ان يكون الحزم هو الاساس وضمن القانون لاننا لا نرى أي مبرر لضعف المحكمة التي يجب ان تكون قوية بالحق وان تحمي الشهود والادعاء العام ولن يهدأ العراق الا باعدام صدام.

اما السيدة سلمى كريم / مدرسة فاجابت على سؤالنا حول محاكمة الطاغية متعجبة(الا يكفي ان وزير العدل العراقي يطالب المحكمة بالحزم ومنع المناورات والتاجيل غير المبرر؟) الايكفي هذه التظاهرات التي تطالب بالقصاص من المجرمين ؟ الا يكفي ما جرى لنساء الدجيل من هتك للاعراض ماذا يريدون منا ان نقول؟ اما آن الاوان لننهي هذه المهزلة، اذا كنا نريد تطبيق الديمقراطية مع صدام فيجب علينا ان ندرك بان من يفعل ذلك يقتل الامهات والنساء الثكالى مرة اخرى.

السيد مهند فاضل اكد ان قاضي المحكمة لا يصلح لأن يكون قاضي محكمة احداث وقد سمع للمتهمين ان يهينوه ويهينوا الشهود ومن ورائهم الشعب العراقي والمحكمة كانت واهنة ولم تكن ذات سياق قانوني محترم واثبتت فشلها حتى من الناحية السياسية ويحق للجهات المعنية في مجلس القضاء استبدال القاضي ومن معه بآخرين يحفظون ماء وجه القضاء العراقي الذي سال سخياً تحت همجية السلطة الاجرامية المبادة.

السيد عباس كاظم طه اكد ضعف ادارة المحكمة وضعف القاضي بردع المتهمين عن تجاوزهم مما جعل الامور في غير صالح المحكمة وان الادلة الدامغة موجودة ضد المتهمين وهي كافية لاصدار حكم الاعدام بحقهم لذلك يجب ان يوقف القضاء جميع المتهمين عند حدهم ولا يدعهم يتجاوزون هذا الحد وان يذكرهم بما كان يحدث في زمن حكمهم المقيت حين كان الشباب يساقون الى محرقة الموت وابناء العراق يقبعون في زنزانات النظام المقبور ولم يوفر لاهلهم حتى فرصة رؤيتهم.

اخر من التقيناهم الانسة (رؤى لؤي) التي عبرت عن سخطها على ما يجري في هذه المحكمة التي ذبحت العراقيين مرة اخرى مضيفة ان المحتل وراء كل ذلك فهو الذي يجلب رامز كلارك والمحامي القطري بالطائرة كي يدافعوا عن المجرمين.

يوم عراقي

قرار رفع اسعار مشتقات النفط

آثار قرار الحكومة برفع اسعار الوقود غضب واستياء المواطنين بجميع شرائحهم الاجتماعية، لما سيخلفه من اثار سلبية على مجمل الوضع المعيشي العام لغالبية ابناء الشعب.

والغريب انه في الوقت الذي يصرخ فيه وزير النفط الدكتور ابراهيم بحر العلوم باعلى صوته معرباً عن استيائه من هذا القرار الجائر، يطالعنا السيد مدير عام المنتجات النفط ومن على شاشة احدى الفضائيات بتصريحات مناقضة، ليبرر وبحجج واهية مشروعية هذا القرار وضرورة تطبيقه حيث اشار إلى ان ٨٠٪ من عائدات الزيادة على اسعار مشتقات النفط ستذهب إلى وزارة المالية لتوزيع جزء كبير منها على العوائل التي تعيش دون مستوى الفقر متناسياً ان ما سيعطونه لهذه العوائل باليمين سيأخذونه منها بالشمال بفعل الطفرات العشوائية التي ستطول اسعار الخضراوات والسلع الضرورية الاخرى ناهيك عن تأثيره السيئ على اجور النقل العام اذا افترضنا ان هذه العوائل ستضطر إلى السير مشياً لقضاء متطلبات حاجتها من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية..

طارق الجبوري

كما ان مدير عام توزيع المنتجات النفطية اورد تبريراً آخر مفاده ان هذا القرار سيحد من تهريب البنزين والمشتقات الاخرى إلى دول الجوار ولا ندري ما دور وزارة النفط ومؤسساتها والاجهزة الامنية الاخرى في وقف هذه الظاهرة علماً ان تجار التهريب يصولون ويجولون في (سومو) المسؤولة عن تصاريح النفط لبعض المنفذين.. وما ذنب المواطن ليتحمل هو دون غيره تبعة عجز هذه الاجهزة عن القيام بدورها في الحد من ظاهرة التهريب التي تمارس امام اعين وانظار الجميع.

ولا نظن اننا نتجنى على احد اذا ما قلنا ان مظاهر تدهور الوضع الاقتصادي وتراكم فوائد الديون على العراق، هي نتيجة للسياسة الاقتصادية، بل عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تضع حلولاً عملية للازمات العديدة التي يمر بها بلدنا.. وكان الاجدى ان تعطي الحكومة الاولوية لمناقشة التباين الكبير في رواتب كبار مسؤولي الدولة عن اقرانهم من الموظفين ووضع صيغ عملية لايقاف الهدر والنهب في المال العام والسبل الكفيلة للنهوض بالقطاع النفطي والاستفادة من خبرات وكفاءات وزارة النفط في زيادة وتيرة عمل المصافي النفطية بدلاً من استيرادها بملايين الدولارات.

اخيراً.. نقول كان من الممكن قبل اصدار هذا القرار المجحف بحق الشعب اتخاذ وقفة شجاعة وجريئة لتشخيص الاخطاء ووضع المعالجات لها..

والسؤال الذي نطرحه هنا على من يروج لاطروحات البنك الدولي ومطالبها برفع الدعم.. أي دولة من دول العالم الثالث انساقت وراء طروحات البنك الدولي ونجحت؟!

فاتقوا الله في الشعب ولا تجلدونه بمثل هذه القرارات.

تأسيس كاتب عدل في اتحاد الصناعات العراقي

بغداد / المدى

افتتح اتحاد الصناعات العراقي قسماً جديداً لكاتب العدل مخصصاً للصناعيين العراقيين.

وقال رئيس الاتحاد قيس الخفاجي ان هذا القسم مخصص لتدقيق وتصديق المعاملات والوكالات والمشاريع للصناعيين العراقيين. وبالتنسيق مع وزارة العدل خدمة لمشاريعنا وصناعيينا بهدف اختزال الوقت..

واضاف ان الاستعدادات تجرى لفتح قسم آخر لتسجيل المكائن والمعدات لكن هذه الفقرة بحاجة إلى تعديلات وتشريعات قانونية من قبل وزارة العدل التي اسهمت كثيراً في تنفيذ المشروع الاول اذ ان المشروع الثاني سيحد من عمليات تزوير الماركات والعلامات للمكائن والمعدات وكذلك المناشىء ومدى صلاحها للخدمة والعمل كوننا اهل خبرة واختصاص.

العثور على ثلاث جثث لرجال شرطة غربي بغداد

بغداد / نينا

عثرت الشرطة العراقية ظهر امس /الثلاثاء / على ثلاث جثث تعود لمنتسبين في الشرطة العراقية تم اختطافهم وقتلهم غربي بغداد. وقال الرائد علي صالح من شرطة بغداد :"وردتنا معلومات عن قيام سيارة تستقلها مجموعة مجهولة بالقاء ثلاث جثث في منطقة البكرية على الطريق السريع المؤدي الى ابوغريب غربي بغداد، ولدى انتقال دوريات الشرطة الى المنطقة وجدت الجثث الثلاث وقد اطلقت النار عليها في انحاء مختلفة من الجسم" . واضاف المصدر ان الشرطة دققت في هويات اصحاب الجثث فتبين انها تعود لعناصر من شرطة الحراسات يعملون في حماية شركة سعودية تقوم بصناعة الحواجز الخرسانية التي تستعمل كاسيجة امنية لحماية الدوائر ومراكز الشرطة. واشار المصدر الى ان الشرطة قامت بنقل الجثث الى معهد الطب العدلي.

اطلاق سراح خمسة وسبعين موقوفاً في نينوى

الموصل / نينا

اطلقت قيادة شرطة نينوى سراح وجبة جديدة من الموقوفين ممن لم تثبت التحقيقات ادانتهم وقال العميد الركن واثق محمد عبد القادر قائد شرطة نينوى "ان خمسة وسبعين موقوفا تم اطلاق سراحهم، واننا جادون في الاسراع بانجاز الاوراق التحقيقية لجميع الموقوفين لعرضها على القضاء في اسرع وقت" من جهة اخرى اعلن قائد الشرطة عن استقبال اكاديمية الشرطة في الموصل وجبة جديدة من المتطوعين على ملاك الشرطة.

تشغيل محطة خور الزبير الغازية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

تم تشغيل الوحدة رقم (٥) في محطة خور الزبير الغازية تجريبياً ليتم ربطها مع الشبكة الوطنية.

وقال رئيس لجنة الكهرباء في مجلس محافظة البصرة غازي سماري انه سيتم ايضاً تشغيل الوحدة رقم (٦) مما سيضيف قدرة إلى الشركة مقدارها (٢٤٦) ميكا واط. وبخصوص الاتفاق بين وزارة الكهرباء ومجلس المحافظة حول وضع خطة وجدول لتوزيع الطاقة الكهربائية بشكل عادل على جميع اقضية المحافظة واوضح انه تم الاتصال بمكتب وزير الكهرباء الذي قال ان هذا البرنامج قد توقف تنفيذه. مشيراً إلى ان هذا القرار اتخذ دون علم مجالس المحافظات التي تم الاتفاق معها. واكد السيد غازي سماري ان هذا البرنامج لو طبق سيعمل على توفير حصة عادلة من الطاقة الكهربائية بحيث يعزل الاعمال الصناعية والنفطية عن الحصة المدنية للمحافظة وفقاً لما ذكره المصدر الاعلامي في مجلس محافظة البصرة.

صدور اوامر تعيين ٣٤٠ من حملة الشهادات العليا في التعليم العالي

بغداد/ و.أ. عراقيون

اصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اوامر بتعيين ٣٤٠ من حملة الشهادات العليا وفي مختلف الاختصاصات .اعلن ذلك مصدر في الوزارة وقال ان اوامر التعيين توزعت بواقع ٢٤١ من حملة شهادة الماجستير في الكيمياء و٧٠ من حملة الماجستير في علم النفس و٢٩ من حملة شهادة الدكتوراه في مختلف الاختصاصات الانسانية والعلمية والطبية .

واضاف ان هذه الوجبة من المتعينين ليست الاخيرة وان الوزارة مستمرة في النظر بطلبات التعيين المقدمة لها موضحا ان وجبة اخرى سوف تصدر قريبا تضم اختصاصات اخرى.

بروازي تشيد بوعي المرأة العراقية وحماسها في الانتخابات

بغداد / جاسم محمد سالم

أشادت المهندسة نسرين بر وازي وزيرة البلديات والاشغال العامة بوعي المرأة العراقية وشعورها وحماسها الوطني الذي جسدته في الخامس عشر من كانون الأول الحالي وهي تتوجه إلى صناديق الاقتراع بكثافة عالية وبارادة حقيقية وبرغبة مفعمة بالتفاؤل لانتخاب ممثليها في مجلس النواب.

وحيت الوزيرة لدى استقبالها ثلاثاً من عضوات الجمعية الوطنية والدور الوطني الطليعي الكبير الذي نهضت به المرأة العراقية عبر تاريخها الطويل عامة وخلال تجربتنا الديمقراطية الحالية خاصة وهي تسمو بفاعلية في بناء الاسرة وبناء المجتمع وبناء حاضر ومستقبل العراق حيث استطاعت أن تنتزع الإعجاب في كل موقع وفي كل مسؤولية نهضت بها وأوضحت السيدة بروازي ان التجربة الديمقراطية الجديدة التي فتحت أمام المرأة العراقية آفاقا رحبة مكنت نساء العراق من ان يعكسن حقيقة وعيهن وكفاءتهن وجدارتهن في تحمل أعباء أعلى المسؤوليات و أدقها بكفاءة وامانة واقتدار وبجدارة، مسؤوليات تمثيل الشعب في البرلمان والوزارات ومنظمات المجتمع المدني وقيادة العمل المهني فكريا وتخطيطيا وميدانيا ومثلت العراق بنجاح قلّ نظيره في مختلف المحافل العربية والدولية واستطاعت أن تنقل صورة مشرقة عن العراق الجديد.

واستعرضت بروازي خلال اللقاء جوانب من خارطة العمل الميداني في الوزارة ودور المرأة العراقية في تفاصيل هذه الخارطة الواسعة الممتدة في معظم محافظات العراق ونجاحها في اثبات كفاءتها وفي النهوض بمسؤولية البناء واعادة الاعمار جنبا الى جنب مع اخيها الرجل.

وشددت الوزيرة على ضرورة ان تشهد المرحلة المقبلة توجهاً جاداً نحو زيادة التمثيل النسوي في مختلف الهيئات والتشكيلات السياسية والقيادية في الدولة والتوسع في برامج الاعداد والتأهيل بالنسبة للمرأة، وبما يمكنها من الارتقاء بمسؤولياتها والنهوض بأمانة وباقتدار بمستلزمات بناء العراق الجديد الذي يحتاج إلى جهود وطاقات جميع أبنائه.

دائرة العمل تحدد اجرة العامل غير الماهر

بغداد/المدى

قررت لجنة تحديد الحد الادنى لاجر العامل غير الماهر بمبلغ ١٢٠ الف دينار كحد ادنى .

اعلن ذلك مصدر في دائرة العمل والضمان الاجتماعي.

واضاف ان اللجنة المشكلة برئاسة مدير عام دائرة العمل والضمان الاجتماعي وممثلين من وزارة العمل واتحاد الصناعات العراقي والاتحاد العام لنقابات العمال في العراق قد عزت هذا التحديد الى انه يتناسب مع الراتب التقاعدي الحالي لمن له خدمة ٢٥ سنة فما فوق الذي يبلغ راتبه التقاعدي ١١٠ آلاف دينار فقط.